

Distr.: General
2 January 2024
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان

الدورة الخامسة والخمسون

26 شباط/فبراير - 5 نيسان/أبريل 2024

البند 3 من جدول الأعمال

تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية

حلقة الخبراء الدراسية المعنية بمسؤولية مؤسسات الأعمال عن احترام حق الإنسان في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة

تقرير المقرر الخاص المعني بمسألة التزامات حقوق الإنسان المتعلقة بالتمتع ببيئة آمنة ونظيفة وصحية ومستدامة، ديفيد ر. بويد

موجز

يقدّم المقرر الخاص المعني بمسألة التزامات حقوق الإنسان المتعلقة بالتمتع ببيئة آمنة ونظيفة وصحية ومستدامة، ديفيد ر. بويد، هذا التقرير وفقاً لقرار مجلس حقوق الإنسان 23/52. ويلخص المقرر الخاص، استناداً إلى حلقة دراسية للخبراء عُقدت في 24 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، النقاط الرئيسية المتعلقة بالمشاكل النظمية التي تواجه الاقتصاد العالمي، والممارسات الواعدة فيما يتعلق بمسؤولية مؤسسات الأعمال عن احترام حق الإنسان في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة، والتغزرات في الأطر المعيارية الحالية، والخطوات التالية التي يلزم اتخاذها.



الرجاء إعادة الاستعمال

أولاً - مقدمة

- 1- يقوم النظام الاقتصادي العالمي الحالي، الذي يركز على النمو اللامتناهي وتحقيق الأرباح للشركات، على استغلال الناس والكوكب على حد سواء، مما يؤدي إلى تفاوتات فاضحة متعددة الأبعاد تتجاوز حدود الكوكب وتعوق التمتع الكامل بحقوق الإنسان لمليارات الأشخاص.
- 2- وتتسبب الأزمة المناخية والبيئية الكوكبية في وفاة ما يقرب من تسعة ملايين شخص سنوياً نتيجة التلوث. وتساهم في زيادة موجات الحر والجفاف وحرائق الغابات والفيضانات وغيرها من الظواهر الجوية القسوى؛ وتضر بالنظم البيئية والتنوع البيولوجي الذين يؤمنان نظم حفظ الحياة على الأرض. وقد وجد برنامج الأمم المتحدة للبيئة، في تقرير فجوة الانبعاثات لعام 2022، أنه يجب خفض الانبعاثات العالمية بنسبة 45 في المائة على الأقل بحلول عام 2030 لتجنب كارثة عالمية⁽¹⁾. ويثير حجم الأنشطة التجارية الجارية والحصة التي تسهم بها هذه الأنشطة في الأزمة الكوكبية شواغل جدية بشأن مدى كفاية القواعد المعيارية. لذا، يبدو ضرورياً إحداث تغييرات تقضي إلى التحول من أجل تعديل النظام الاقتصادي العالمي، وتسخير الطاقة الإيجابية للأعمال التجارية، وتحقيق انتقال عادل يكفل التمتع الكامل بالحقوق في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة للجميع.
- 3- وقد طلب مجلس حقوق الإنسان، في قراره 23/52، إلى المقرر الخاص المعني بمسألة التزامات حقوق الإنسان المتعلقة بالتمتع ببيئة آمنة ونظيفة وصحية ومستدامة، ديفيد ر. بويد، أن ينظم حلقة دراسية للخبراء لمدة يوم واحد بشأن مسؤولية مؤسسات الأعمال عن احترام حق الإنسان في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة، وأن يقدم تقريراً موجزاً عن الحلقة الدراسية إلى المجلس في دورته الخامسة والخمسين. وتلبيةً لهذا الطلب، استضاف المقرر الخاص حلقة دراسية مختلطة للخبراء في 24 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، بمساعدة من مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ودعم من برنامج الأمم المتحدة للبيئة. وكان من بين المشاركين في الحلقة الدراسية ممثلون عن الدول وأوساط الأعمال والمستثمرين والمنظمات الدولية، بما في ذلك وكالات مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وخبراء من هيئات المعاهدات وآليات الإجراءات الخاصة، ومنظمات المجتمع المدني، والأوساط الأكاديمية.
- 4- وكان الغرض من الحلقة الدراسية، التي استرشدت بالتقريرين السابقين للمقرر الخاص المعنونين "حق الإنسان في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة: حافز للتعجيل باتخاذ إجراءات من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة"⁽²⁾ و"الدفع للملوثين: العواقب الكارثية لتسوية المنازعات بين المستثمرين والدول على العمل المناخي والبيئي وحقوق الإنسان"⁽³⁾، وبموجز السياسات المعنون "العناصر الأساسية لتشريعات فعالة ومنصفة بشأن بذل العناية الواجبة في مجال حقوق الإنسان والقضايا البيئية"⁽⁴⁾، والعمل المكثف الذي اضطلع به الفريق العامل المعني بمسألة حقوق الإنسان والشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال، هو تحديد التحديات والحوجز والممارسات الجيدة والتوصيات ذات الصلة بمهمة ضمان احترام جميع الأعمال التجارية للحقوق في بيئة نظيفة وآمنة ومستدامة.

(1) United Nations Environment Programme (UNEP), *Emissions Gap Report 2022: The Closing Window – Climate Crisis Calls for Rapid Transformation of Societies* (Nairobi, 2022).

(2) [A/77/284](#).

(3) [A/78/168](#).

(4) David R. Boyd and Stephanie Keene, Policy Brief No. 3 (Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights (OHCHR), 2022).

5- وتألفت الحلقة الدراسية من أربعة أجزاء تناولت المجالات التالية: (أ) تحديد السياق: تجاوز الحدود، وخرق حدود الكوكب، والأزمة المناخية والبيئية، وعدم المساواة، والاعتراف المتزايد بالحق في بيئة صحية، ومساهمات الأعمال التجارية في ظهور المشاكل وإيجاد الحلول؛ و(ب) تقييم فعالية الأطر المعيارية الحالية، بما في ذلك المبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان⁽⁵⁾، والمبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي المتعلقة بالسلوك التجاري المسؤول للمؤسسات المتعلقة بالمؤسسات المتعددة الجنسيات والسياسة الاجتماعية، والمبادئ المتعلقة بحقوق الطفل والأعمال التجارية؛ و(ج) مناقشة إمكانية إدخال تحسينات تدريجية، في جوانب مثل بذل العناية الواجبة في مجال حقوق الإنسان والقضايا البيئية، ومشروع الصك الملزم قانوناً لتنظيم أنشطة الشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال، في القانون الدولي لحقوق الإنسان، الذي يعكف على إعداده فريق عامل حكومي دولي، وتعزيز الكشف والإبلاغ عن البيانات المتعلقة بالاستدامة؛ و(د) استكشاف الحاجة إلى إحداث تغييرات منهجية وتحويلية لإعادة الاقتصاد البشري ضمن حدود الكوكب مع الحرص في نفس الوقت على إعمال حقوق الإنسان للجميع، وبحث الإمكانيات المتاحة لتحقيق ذلك.

ثانياً - تحديد السياق

6- وجه المقرر الخاص، في ملاحظاته الافتتاحية، الانتباه إلى قرار مجلس حقوق الإنسان 23/52، الذي دُعيت فيه الدول إلى إنشاء أطر قانونية ومؤسسية فعالة لتنظيم أنشطة الجهات الفاعلة في القطاعين العام والخاص والحفاظ على هذه الأطر وتعزيزها من أجل منع الضرر الذي يلحق بالتنوع البيولوجي والنظم البيئية والحد منه ومعالجته، مع مراعاة الالتزامات والتعهدات المرتبطة بحقوق الإنسان فيما يتعلق بالتمتع ببيئة نظيفة وصحية ومستدامة، وشجعت على اعتماد سياسات وطنية ومحلية متكاملة ومترابطة وشاملة وإطار قانوني فعال للتمتع بحق الإنسان في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة، وتدعيم قطاع أعمال خاص مسؤول وتشجيع الإبلاغ عن الاستدامة على مستوى الشركات مع احترام المبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان والمعايير البيئية، وفقاً للاتفاقات الدولية ذات الصلة.

7- وشدد المقرر الخاص على حسن توقيت الحلقة الدراسية، التي عُقدت في خضم أزمة بيئية كوكبية تمثلت في حالة الطوارئ المناخية، وتدهور التنوع البيولوجي، والتلوث السمي المنتشر، وندرة المياه، والتصحر، وتدهور الأراضي، وطفرة في ظهور الأمراض الحيوانية المصدر. والأزمة البيئية الكوكبية هي أيضاً أزمة حقوق إنسان تضر بشكل غير متناسب بالأفراد والمجتمعات الذين يعيشون في حالات ضعف وتهميش، بمن في ذلك الأشخاص الذين يعيشون في فقر، والأشخاص ذوي الإعاقة، والأطفال، وكبار السن، والنساء، ومجتمع الميم الموسع، والمهاجرون، واللاجئون، وأفراد الشعوب الأصلية، والأشخاص المنحدرون من أصل أفريقي، والأشخاص الذين يعانون من أشكال التهميش وعدم المساواة المتقاطعة. ولأغراض الحلقة الدراسية، عُرِفَت الأعمال التجارية تعريفاً واسعاً يشمل الشركات العامة والخاصة (بالإضافة إلى مكاتب المحاماة، وشركات المحاسبة، وشركات العلاقات العامة، والخبراء الاستشاريين، وسائر الكيانات التي تستهدف الربح في بيئة الأعمال التجارية)، والمؤسسات المملوكة للدولة، والمؤسسات المالية الدولية، ومصارف التنمية، وسائر الكيانات التي تضطلع بأنشطة تجارية. ومؤسسات الأعمال هذه مسؤولة عن سلسلة مدمرة من انتهاكات حقوق الإنسان. وفي تقرير سابق إلى مجلس حقوق الإنسان⁽⁶⁾،

(5) A/HRC/17/31، المرفق.

(6) A/HRC/49/53.

وصف المقرر الخاص "مناطق التضحية" بأنها مناطق شديدة التلوث، توجد في جميع مناطق العالم، حيث تتحمل الفئات الضعيفة والمهمشة عبئاً غير متناسب من العواقب الصحية والبيئية والمتعلقة بحقوق الإنسان نتيجة التعرض للتلوث والمواد الخطرة التي تسببها الأعمال التجارية.

ثالثاً - الفرص، والحوافز، والمخاطر

8- سلط المشاركون الضوء على تأثير قطاعات التعدين والوقود الأحفوري والزراعة والكيماويات والمالية باعتبارها في صميم النقاش بشأن حرمان مليارات الأشخاص من التمتع الكامل بحق الإنسان في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة. فالوقود الأحفوري لا يزال المصدر المهيمن للطاقة، حيث تزيد مستويات استهلاك الفحم والنفط والغاز الطبيعي حالياً بكثير عن المستويات المسجلة في عام 1992، على الرغم من اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وبروتوكول كيوتو، واتفاق باريس. وتشير أحدث التوقعات إلى أن الحكومات والصناعة تخطط لمستويات إنتاج واستهلاك من الوقود الأحفوري ستتجاوز في عام 2030 المستويات المحددة وفقاً للالتزام العالمي بالحد من ظاهرة الاحترار العالمي إلى 1,5 درجة مئوية فوق مستويات ما قبل الحقبة الصناعية⁽⁷⁾.

9- ويتمثل أحد التحديات التي جرى تحديدها في الأطر القانونية والمعيارية القائمة، مثل التشريعات البيئية والمبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان، فيما إذا كانت هذه الأطر مناسبة للاقتصاد غير النظامي الذي يشكل ما يصل إلى 70 في المائة من الأعمال التجارية والوظائف في جنوب الكرة الأرضية. ولا يزال جزء هام من النقاش يركز على الشركات المتعددة الجنسيات وسلاسل الإمداد الخاصة بها. وعلاوة على ذلك، ينطوي بعض نماذج الأعمال التجارية بحكم طبيعتها على مشاكل ويمكن أن تتعارض مع المسؤولية عن احترام حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة.

10- وعلاوة على ذلك، ينطوي بعض الصناعات بحكم طبيعتها على مشاكل من منظور حقوق الإنسان، بما في ذلك قطاعات الوقود الأحفوري، والتبغ، والسيارات، والتعدين، ومبيدات الآفات الشديدة الخطورة، والمواد الكيميائية، وصناعة الأسلحة. فقد كذبت هذه الصناعات باستمرار وتلاعبت بالقواعد العلمية وضللت الجمهور وصانعي السياسات بشأن العواقب الصحية والبيئية الضارة لمنتجاتها⁽⁸⁾. وقد تسبب هذا النمط العام من الخداع في ملايين الوفيات المبكرة، ومليارات الأمراض، وانتهاكات واسعة النطاق لحقوق الإنسان ذات الصلة بالأعمال التجارية، بما في ذلك انتهاكات الحق في بيئة صحية.

11- وتواصل الدول، بشكل لا يُصدّق، تقديم الدعم لأكثر قطاعات الأعمال تدميراً. ففي عام 2022، بلغ دعم الوقود الأحفوري 7 تريليونات من الدولارات على مستوى العالم، أو 7,1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي (بما في ذلك 1,3 تريليون دولار في شكل دعم مباشر و5,7 تريليونات من الدولارات في شكل دعم غير مباشر)⁽⁹⁾. ومن الصعب التوفيق بين هذه الإعانات الضخمة المدمرة للبيئة والتزام الدول بتكريس أقصى ما تسمح به مواردها المتاحة لإعمال حقوق الإنسان. واقترح عدة مشاركين

(7) Stockholm Environment Institute, Climate Analytics, E3G, International Institute for Sustainable Development and UNEP, *The Production Gap: Phasing Down or Phasing Up? Top Fossil Fuel Producers Plan Even More Extraction despite Climate Promises* (2023).

(8) David Michaels, *Doubt is Their Product: How Industry's Assault on Science Threatens Your Health* (New York, Oxford University Press, 2008).

(9) Simon Black and others, "IMF fossil fuel subsidies data: 2023 update", Working Paper No. 23/169 (Washington, D.C., International Monetary Fund (IMF), 2023).

تحفيز الأعمال التجارية على الامتثال لحق الإنسان في بيئة صحية. ورأى مشاركون آخرون أن الحوافز غير كافية وأن هناك حاجة إلى وضع لوائح تنظيمية ملزمة. وأعرب عن شغل ماثره أن التشريعات المتعلقة ببذل العناية الواجبة في مجال حقوق الإنسان والقضايا البيئية، التي سُنت مؤخراً في عدة دول وتنتظر البت فيها في دول أخرى، يمكن أن تتحول إلى مجرد إجراء شكلي ما لم تصاغ وتنفذ وتطبق بشكل جيد.

12- وفي حين يستخدم بعض الأعمال التجارية المبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان مرجعاً تسترشد به، فإن الحق في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة غير مذكور صراحةً في المبادئ التي تتضمن إشارة إلى "حقوق الإنسان المعترف بها دولياً"، التي تُهم كحد أدنى على أنها الحقوق المنصوص عليها في الشريعة الدولية لحقوق الإنسان والمبادئ المتعلقة بالحقوق الأساسية الواردة في إعلان منظمة العمل الدولية بشأن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل. وأوصي بإضافة مرفق إلى المبادئ التوجيهية وتضمينه الحق في بيئة صحية على وجه التحديد. وأشار إلى أن العديد من الأعمال التجارية، ولا سيما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لا تعلم بوجود المبادئ التوجيهية أو لا تدرك مسؤولياتها فيما يتعلق باحترام الحق في بيئة صحية.

13- وتنتظر بعض الدول والأعمال التجارية إلى صناعة تعويض الكربون السريعة النمو، ولكنها تشهد اضطرابات شديدة، باعتبارها عاملاً رئيسياً يسهم في الانتقال المتوقع إلى اقتصاد يقوم على صافي انبعاثات صفري. ومن المتوقع أن ينمو سوق تعويض الكربون الطوعي من ملياري دولار في عام 2020 إلى 250 مليار دولار بحلول عام 2050⁽¹⁰⁾. ومع ذلك، وكما لاحظ أحد المشاركين، فقد تبين أن العديد من هذه المشاريع تنطوي على مشاكل كبيرة، إما لأنها احتيالية أو تتألف باستمرار في تقدير الآثار أو تسهم في انتهاكات حقوق الإنسان. وتحت ستار إنشاء أرصدة للكربون، تعرضت شعوب أصلية ومجتمعات محلية تعتمد على الغابات للتهجير والإخلاء القسري⁽¹¹⁾. وفي دراسة شملت 50 من المشاريع الكبرى لتعويض الكربون، صُنِفَ 39 مشروعاً على أنها غير ذات جدوى بسبب فشلها في الحد من الانبعاثات⁽¹²⁾. وأنتج مشروع في زمبابوي، بقيادة شركة سويسرية، 20 مليون رصيد من أرصدة الكربون بقيمة مئات الملايين من الدولارات، لكن المشروع يخضع حالياً للتحقيق بناءً على مزاعم بالاحتيال. واشترت شركة مقرها في الإمارات العربية المتحدة حقوقاً تتعلق بأرصدة كربون تغطي أكثر من 80 مليون هكتار من أفريقيا، بما في ذلك 20 في المائة من زمبابوي، و 10 في المائة من ليبيريا وأراضي في أنغولا وجمهورية تنزانيا المتحدة وزامبيا وكينيا⁽¹³⁾. وقد أثرت بواعت قلق بشأن إخلاء شعب الأوجيك الأصلي من غابة ماو

(10) .Morgan Stanley, "Where the carbon offset market is poised to surge", 11 April 2023

(11) انظر Rights and Resources Initiative and McGill University, "Status of legal recognition of Indigenous Peoples', local communities' and Afro-descendant peoples' rights to carbon stored in tropical lands and forests", Rights and Resources Initiative, 23 July 2021 <https://rightsandresources.org/blog/carbon-markets-could-protect-nature-and-the-planet-but-only-if-the-rights-of-those-who-live-there-are-recognized-too>

(12) Nina Lakhani, "Revealed: top carbon offset projects may not cut planet-heating emissions", *The Guardian*, 19 September 2023

(13) Patrick Greenfield, "The new 'scramble for Africa': how a UAE sheikh quietly made carbon deals for forests bigger than UK", *The Guardian*, 30 November 2023
Alexandra Benjamin, "Control of Africa's forests must not be sold to carbon offset companies", Mongabay, 17 November 2023

في كينيا الذي تزامن مع عملية الشراء هذه، على الرغم من قرار المحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب الذي أكد حق أفراد شعب الأوجيك في العيش هناك⁽¹⁴⁾.

14- وأشار إلى ضرورة التمييز بين الأضرار العالمية والأضرار المحلية. ومع تقدم المناقشة، برزت أسئلة رئيسية حول نطاق الولاية القضائية للدولة ومستوى المسؤولية التي يمكن إسنادها إلى شركة أم ذات سلسلة توريد واسعة النطاق تتكون من مؤسسات صغيرة ومتوسطة. وأثيرت مسألة المسؤوليات التي تتحملها الدول التي تنشط فيها أعمال تجارية كبيرة متعددة الجنسيات خارج الإقليم باعتبارها مسألة تتطلب مزيداً من التوضيح. وأشار المشاركون إلى الصعوبات المتصلة بالوصول إلى العدالة في الحالات التي تنطوي على انتهاكات حقوق الإنسان من جانب الشركات المتعددة الجنسيات الكبرى بسبب عدم توازن القوى، والخوف من الانتقام، والعقبات القانونية والمالية⁽¹⁵⁾.

15- وأشار عدة مشاركين إلى تقلص الحيز المدني باعتباره مصدر قلق كبير. وأشار مشاركون آخرون إلى الاتجاهات نحو أنظمة بيئية أقل صرامة، التي تعكس في غالب الأحيان استجابةً للتأثير غير المبرر الذي تمارسه الأعمال التجارية، والتي تمكن الشركات من التهرب من مسؤولياتها البيئية والمتعلقة بحقوق الإنسان. ويجب أن تتجاوز جهود الأعمال التجارية مجرد الامتثال للتشريعات الوطنية، إذا لزم الأمر، من أجل الوفاء بمسؤولياتها في مجال حقوق الإنسان. ويتعرض المدافعون عن حقوق الإنسان البيئية للخطر بشكل خاص في البلدان ذات الأنظمة الاستبدادية أو شبه الاستبدادية. وفي تلك السياقات الوطنية الصعبة، لا تكفي المبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان للتأثير على سلوك الأعمال التجارية.

16- وأشار عدة مشاركين إلى ضرورة وضع أصحاب الحقوق والمجتمعات المحلية في صلب العمليات التي تضطلع بها الدولة فيما يتعلق بتخطيط وترخيص الأعمال التجارية. وسبق مثال على ذلك من سياق تايلند: فقد تسبب منجم شانري للذهب، المملوك للشركة التجارية الأسترالية Kingsgate Consolidated في تلوث واسع النطاق أدى إلى تسمم السكان المحليين بالمعادن الثقيلة، وهو ما يتعارض مع حقهم في بيئة صحية. واتخذت حكومة تايلند خطوات للوفاء بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان بإغلاق المنجم، ما دفع شركة Kingsgate Consolidated إلى التهديد برفع دعوى تحكيم في إطار إجراء تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول⁽¹⁶⁾. وخوفاً من أن تضطر الحكومة إلى دفع مبلغ مالي ضخم كتعويض للمستثمر الأجنبي، تراجعت عن قرار الإغلاق ووافقت على إعادة فتح المنجم.

17- وسيتوقف أثر الاعتراف بالحقوق في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة إلى حد ما على السياقات الخاصة بكل بلد، بما في ذلك الكيفية التي تضع بها دولة معينة المعايير البيئية. فعلى سبيل المثال، وفقاً للمبادئ التوجيهية العالمية لنوعية الهواء التي وضعتها منظمة الصحة العالمية، يجب ألا تتجاوز مستويات الجسيمات الدقيقة 5 ميكروغرام لكل متر مكعب⁽¹⁷⁾. ومع ذلك، يظل هذا الهدف بعيد المنال في المدى

Claire Marshall, "Kenya's Ogiek people being evicted for carbon credits – lawyers", BBC News, (14) 9 November 2023.

Ebony Birchall, Surya Deva and Justine Nolan, *The Impact of Strategic Human Rights Litigation on Corporate Behaviour* (The Freedom Fund, 2023) (15)

انظر <https://investmentpolicy.unctad.org/investment-dispute-settlement/cases/825/kingsgate-v-thailand> (16)

انظر منظمة الصحة العالمية (WHO)، "New WHO Global Air Quality Guidelines aim to save millions of lives from air pollution" (17) إنقاذ ملايين الأرواح من تلوث الهواء"، 22 أيلول/سبتمبر 2021.

القصير بالنسبة إلى بعض الدول شديدة التلوث، مما دفع منظمة الصحة العالمية إلى وضع أهداف مؤقتة. ولا تزال بعض الدول تفتقر إلى معايير فيما يتعلق بنوعية الهواء، بينما في دول أخرى، مثل الهند، تكون معايير الجسيمات الدقيقة متدنية جداً (60 ميكروغرام/م³). وقد لا تكون هذه المعايير المتدنية متنسقة مع التزامات الدول المتعلقة بالحق في بيئة صحية⁽¹⁸⁾.

18- وأشار المشاركون إلى أهمية توضيح نطاق وطبيعة الالتزامات خارج إقليم الدولة في سياق الحق في بيئة صحية. وتقع على عاتق كل من دولة الموطن والدولة المضيفة (حيث تتخذ المنشأة مقراً لها وحيث تنشط، على التوالي) المسؤولية الرئيسية عن وضع أطر للعمليات التجارية ورصد الأنشطة التجارية. وسبق مثال على أحد التحديات الصعبة من كوستاريكا وغرب أفريقيا، حيث تمارس سفن الصيد الضخمة من آسيا الصيد المفرط داخل المنطقة الاقتصادية الخالصة للدول الساحلية، مع ما يترتب على ذلك من آثار مدمرة على النظم الإيكولوجية البحرية وحقوق الإنسان للمجتمعات الساحلية، بما في ذلك حقها في الغذاء وحقها في سبيل عيش، والحقوق الثقافية، والحق في بيئة صحية.

19- وأشار إلى أن الأفرقة التي تعنى بقضايا حقوق الإنسان والبيئة تعمل في عزلة، حتى داخل المؤسسات. لذا، فإن الاعتراف بالحق في بيئة صحية كحق من حقوق الإنسان أمر بالغ الأهمية بالنسبة إلى الممارسين. ويجب أن يُدرج الحق في بيئة صحية صراحةً في التشريعات المتعلقة ببذل العناية الواجبة في مجال حقوق الإنسان والقضايا البيئية وغيرها من التشريعات المتعلقة بالاستدامة الخاصة بالأعمال التجارية من أجل تأكيد وتوضيح مسؤوليات الأعمال التجارية في هذا الصدد. وعلى الرغم من أن المؤسسات المالية تقدم دعماً مكثفاً للأعمال التجارية التي تسبب أضراراً مناخية وبيئية وفي مجال حقوق الإنسان، تظل غير مشمولة بالتشريعات المتعلقة ببذل العناية الواجبة في مجال حقوق الإنسان والقضايا البيئية أو هناك اقتراحات لاستبعادها من نطاق هذه التشريعات.

20- والحق في بيئة صحية هو حق حديث العهد نسبياً، يعود تاريخه إلى سبعينيات القرن العشرين، لكنه يجمع بين سمات الحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وأوصي بأن تستثمر الحكومات في تثقيف الجمهور وتوعيته في المجالات المتصلة بالحق في بيئة صحية والطابع المترابط لجميع حقوق الإنسان في عملية صنع السياسات وفي الممارسة. وأشار إلى مفهوم "اقتصاد حقوق الإنسان" بوصفه نهجاً ابتكارياً يمكن أن يعزز امتثال الأعمال التجارية لمسؤوليات الدول في مجال حقوق الإنسان⁽¹⁹⁾.

رابعاً - تقييم الأطر القائمة للأعمال التجارية وحقوق الإنسان

21- الهدف من الجزء الثاني من الحلقة الدراسية هو تقييم مدى كفاية الأطر المعيارية القائمة في تحديد مسؤوليات الأعمال التجارية من حيث صلتها بحقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة. وتشمل هذه الأطر المبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان، وإعلان منظمة العمل الدولية الثلاثي للمبادئ المتعلقة بالمؤسسات المتعددة الجنسيات والسياسة الاجتماعية، والمبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي المتعلقة بالسلوك التجاري المسؤول للمؤسسات المتعددة الجنسيات، والمبادئ المتعلقة بحقوق الطفل والأعمال التجارية.

22- وتتضمن المبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان إشارة إلى "حقوق الإنسان المعترف بها دولياً". ولما كان الحق في بيئة صحية هو الآن حق من حقوق الإنسان المعترف بها

(18) انظر A/HRC/40/55.

(19) OHCHR, "Building economies that place peoples' human rights at the center", 6 April 2023.

دولياً، وفقاً لقرار مجلس حقوق الإنسان 13/48 وقرار الجمعية العامة 300/76، وجب إدراجه ضمن نطاق الحقوق المشمولة في المبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان. وتجدر الإشارة إلى أن هذا غير مفهوم بشكل جيد في الممارسة العملية، ولذلك وجب القيام بالمزيد من العمل لتتقيد الطائفة الكاملة من الإدارات والوكالات الحكومية وكذلك الشركات. ثم إن الوعي وحده لا يكفي، لأن الأعمال التجارية تحتاج إلى فهم طبيعة مسؤولياتها في مجال حقوق الإنسان وأفضل السبل للوفاء بها. وستحتاج الدول والأعمال التجارية على حد سواء إلى بناء القدرات الداخلية فيما يتعلق بالعلاقة بين المناخ والبيئة وحقوق الإنسان. وقد لا يكون مفهوم "عدم إلحاق الضرر" بوصفه مبدأ توجيهياً لمؤسسات الأعمال صالحاً لتحقيق الغرض المنشود في القرن الحادي والعشرين، في ظل وجود حاجة حقيقية إلى جهد من المجتمع بأكمله لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وبالإضافة إلى ذلك، كثيراً ما تكون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة غير مدركة للمتطلبات المتعلقة ببذل العناية الواجبة في مجال حقوق الإنسان والقضايا البيئية وتحتاج إلى موارد ودعم من الأعمال التجارية الكبرى والحكومات.

23- وفي بعض الحالات، اختُصرت المبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان، والمبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وغيرها من الأطر المعيارية في مشاريع بناء القدرات التي تنطوي على ثغرات كبيرة بالنظر إلى ما يحدث بالفعل على أرض الواقع، حيث تستمر الأنشطة المدمرة للبيئة وانتهاكات حقوق الإنسان. ومن شأن وضع صك ملزم قانوناً بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان على الصعيد العالمي، إذا كان شاملاً وجيد الصياغة، أن يحسن جانبي التشريع والتنفيذ على الصعيد الوطني. وأيد جميع المشاركين فكرة إدراج الحق في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة بشكل صريح في مشروع الصك الملزم قانوناً. وقد أدرج هذا الحق في صيغة سابقة للمشروع، ولكنه أُسقط من أحدث صيغة، مما أثار دعر العديد من الخبراء والدول.

24- وجرت مناقشة مطولة بشأن ما إذا كان التركيز الحالي على المبادئ التوجيهية غير الملزمة الرامية إلى التأثير على سلوك الأعمال التجارية في مجال حقوق الإنسان كافياً. وكان هناك توافق في الآراء بين المشاركين على ضرورة الأخذ بنهج أكثر جرأة، بما في ذلك سن تشريعات تنص على وجوب بذل العناية الواجبة في مجال حقوق الإنسان والقضايا البيئية. وشدد عدة مشاركين على أن هذه التشريعات ينبغي أن تنطبق على الطائفة الكاملة للأعمال التجارية، سواء أكانت شركات كبرى أم متوسطة أم صغيرة، وإن كان ذلك بشروط مختلفة ومتناسبة.

25- وأثيرت نقطة أخرى، هي فشل "السوق الحرة" في استيعاب تكاليف الضرر الذي يلحق بالمناخ والبيئة والصحة البشرية وحقوق الإنسان بسبب المنتجات والخدمات والأنشطة التجارية. وحدد المشاركون الضرائب على التلوث باعتبارها آلية يمكن استخدامها لمعالجة مشكلة العوامل الخارجية، وأشاروا إلى ضرورة أن تصمّم السياسات بعناية كي لا تترتب عنها آثار ضارة على الأسر المعيشية المنخفضة الدخل. ويمكن تهيئة أوضاع يستفيد منها الجميع، حيث تقلل سياسات "الملوث يدفع" من الآثار المناخية والبيئية الضارة وتحد من عدم المساواة. وبالنظر إلى أن أغنى 1 في المائة من سكان العالم مسؤولون عن مجموع انبعاثات من غازات الدفيئة يساوي ما يولده أفقر 66 في المائة من السكان، يمكن أن تُحدث الضرائب الشاملة على تلوّث المناخ، التي تقرن بخصومات تدرجية للأسر المعيشية المنخفضة والمتوسطة الدخل، آثاراً إيجابية على الحق في بيئة صحية والحق في مستوى معيشي لائق⁽²⁰⁾.

Oxfam International, *Climate Equality: A Planet for the 99%* (Oxford, United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland, 2023) (20).

26- ويقع على عاتق الدول التزام بتنظيم ورصد ومراقبة سلوك الصناعة، ولا يقتصر ذلك على الآثار الضارة بالمناخ والبيئة وحقوق الإنسان فحسب، بل يشمل أيضاً التمويه الأخضر، والتأثير غير المبرر على العمليات السياسية والتنظيمية والمتعلقة بالتوجهات العامة، وإساءة استخدام آليات تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول، والدعاوى القضائية الاستراتيجية ضد المشاركة العامة، وغير ذلك من أشكال السلوك التي تهدف إلى زيادة الأرباح المتحققة لحاملي الأسهم إلى أقصى حد مع تحميل التكاليف على المجتمع. وفي تقرير عام 2023 حول الدعاوى القضائية الاستراتيجية ضد المشاركة العامة، تم تحديد ما مجموعه 820 حالة في 30 ولاية قضائية أوروبية بين عامي 2010 و2023. وشملت الفئات المستهدفة صحفيين ومدافعين عن حقوق الإنسان ونشطاء ومحررين لدى وسائل إعلام ومنظمات المجتمع المدني⁽²¹⁾. وقُدّم اقتراح بوضع أمر توجيهي جديد للاتحاد الأوروبي من أجل معالجة الدعاوى القضائية الاستراتيجية ضد المشاركة العامة التي تترتب عليها آثار عابرة للحدود⁽²²⁾. فحماية الحقوق الإجرائية - الوصول إلى المعلومات والمشاركة العامة واللجوء إلى العدالة من خلال سبل انتصاف فعالة - أمر ضروري لأن هذه الحقوق تؤدي دوراً حيوياً في المساهمة في التمتع الكامل بالحق في بيئة صحية.

27- ووجه أحد المشاركين النظر إلى استمرار تأثير صناعة الوقود الأحفوري في محافل بارزة مثل الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ، التي حضرها آلاف الممثلين من صناعات الفحم والنفط والغاز. وأشار إلى اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ باعتبارها ممارسة جيدة في منع هيمنة الشركات، غير أنه لم يُقْتَدَ بهذه السابقة في المفاوضات الدولية بشأن تغير المناخ، أو التنوع البيولوجي، أو المواد الكيميائية، أو الأغذية، أو التصحر وتدهور الأراضي.

28- وتتوقف فعالية القوانين واللوائح التنظيمية والسياسات على المؤسسات والعمليات التي تدمج مبادئ حقوق الإنسان. فأليات النظم، على سبيل المثال، تميل في بعض الحالات إلى إعادة إيذاء الأشخاص المتضررين أو المجتمعات المحلية المتضررة. وتقر لجنة حقوق الطفل، في تعليقها العام رقم 12 (2009) بشأن حق الطفل في الاستماع إليه، تمشياً مع المادة 12(3) من اتفاقية حقوق الطفل، بأنه يجب على الدول أن تستمع إلى الأطفال بانتظام عند وضع القوانين والسياسات المتعلقة بالأعمال التجارية على الصعيدين الوطني والمحلي⁽²³⁾. وفيما يتعلق بسبل الانتصاف والجبر وغيرها من التدابير المتخذة لتعزيز التعافي بعد وقوع الضرر أو المساهمة في الضرر، ورد في تعليق اللجنة العام رقم 16 (2013) بشأن التزامات الدول المتعلقة بأثر قطاع الأعمال التجارية على حقوق الطفل أن الدول ملزمة بإنشاء آليات تراعي خصوصية الطفل - سواء أكانت جنائية، أم مدنية أم إدارية - تكون معروفة للأطفال وممثلهم، وتكون سريعة ومتاحة وميسرة الاستخدام بحق، وتقدم جبراً ملائماً لما وقع من ضرر⁽²⁴⁾.

29- وأشار أحد المشاركين إلى أن تقييمات الأثر البيئي يمكن أن تساعد على سد الفجوة بين حقوق الإنسان والبيئة، مما يسهم في حماية الحق في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة. وأوصي بأن تعمل سلطات

(21) Coalition against SLAPPs in Europe, "How SLAPPs increasingly threaten democracy in Europe - new CASE report", 23 August 2023 (تحالف ضد الدعاوى القضائية الاستراتيجية ضد المشاركة العامة في أوروبا، "كيف تهدد الدعاوى القضائية الاستراتيجية ضد المشاركة العامة الديمقراطية بشكل متزايد في أوروبا - تقرير إفرادي جديد"، 23 آب/أغسطس 2023).

(22) European Parliament, "Strategic lawsuits against public participation (SLAPPs)", briefing note, July 2023. (البرلمان الأوروبي، "الدعاوى القضائية الاستراتيجية ضد المشاركة العامة"، مذكرة إحاطة، تموز/يوليه 2023).

(23) التعليق العام رقم 12 (2009)، الفقرة 21.

(24) التعليق العام رقم 16 (2013)، الفقرة 30.

ووكالات الإنفاذ التي تقوم بعمليات تقييم الأثر البيئي عبر القطاعات والوزارات. وتقدم كينيا مثلاً على ممارسة جيدة في هذا الصدد، حيث تمارس المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان السلطة القانونية للمشاركة في التقييمات البيئية. وأثيرت شواغل بشأن تضارب المصالح في إجراء عمليات تقييم الأثر البيئي. ففي العديد من الدول، عندما تقوم الإدارات الحكومية بتحليل مشروع ما والموافقة عليه، فإنها تفعل ذلك على أساس المعلومات التي تقدمها مؤسسة الأعمال التي تقترح المشروع (أو الخبراء الاستشاريون الذين تستعين بهم مؤسسة الأعمال). وهذا يخلق تضارباً في المصالح، مما يزيد من خطر حجب الآثار الضارة على المناخ والبيئة وحقوق الإنسان المرتبطة بمشروع مقترح عن الجمهور وصانعي السياسات أو التقليل من شأن هذه الآثار. وتتعلق مشكلة ثانية ببعض القوانين التي تنظم عمليات تقييم الأثر البيئي، حيث يجوز للدولة أن تصنف مشاريع معينة على أنها "مصلحة وطنية"، مما يجعل تنفيذ المشروع، ويقال إلى أدنى حد من توافر المعلومات ويحد من فرص المشاركة العامة، ويتيح الحصول بسرعة على الموافقات اللازمة، ويلغي احتمالات نجاح سبل الانتصاف القضائية.

30- وفي سياق الإطار القانوني المحلي للهند، تفسر المحاكم عموماً المبادئ التوجيهية على أنها ذات طابع استشاري طبيعتها وغير قابلة للإنفاذ. وأوصي بالاستعاضة عن المبادئ التوجيهية بتدابير قابلة للإنفاذ قانوناً، مثل اللوائح التنظيمية أو المعايير أو القرارات التنفيذية.

31- ومع تقدم المناقشة نحو البحث عن الحلول، سبق مثال من السياق الكولومبي. ففي عام 2018، رفع 25 مدعياً تتراوح أعمارهم بين 7 أعوام و25 عاماً، بمن فيهم شباب من السكان الأصليين، دعوى بالاستناد إلى آلية قانونية، هي *acción de tutela*، المنصوص عليها في المادة 86 من دستور كولومبيا لعام 1991، من أجل الحماية القضائية الفورية لحقوق الإنسان الخاصة بهم⁽²⁵⁾. وفي الدعوى القضائية، اعترضوا على الزيادة في إزالة الغابات في غابات الأمازون المطيرة. وقررت محكمة العدل العليا في كولومبيا، التي حكمت لصالح المدعين، أن زيادة إزالة الغابات في الأمازون تنتهك حقوق الإنسان الأساسية لأجيال الحاضر والمستقبل في بيئة صحية وفي الحياة وفي الغذاء وفي الماء. وطبقت المحكمة، في حكمها التاريخي، مبدأ الإنصاف بين الأجيال وأبرزت ضرورة حماية الحق في بيئة صحية لأجيال الحاضر والمستقبل. واعترفت المحكمة بغابات الأمازون الكولومبية نفسها صاحبة حقوق، يحق لها التمتع بالحماية والحفظ والصيانة والاستصلاح من قبل الدولة والهيئات المحلية⁽²⁶⁾. وطلبت المحكمة، في حكمها، أن تشكل الدولة هيئة إدارية تضم علماء وشباباً وممثلين حكوميين للإشراف على الإجراءات الرامية إلى القضاء على إزالة الغابات.

32- وفي حين دعا المشاركون إلى سن تشريع جريء بشأن الوصول إلى المعلومات ينص على الكشف الاستباقي والإلزامي عن المعلومات المتعلقة بالمصلحة العامة، فقد أوصي بعكس عبء الإثبات في الحالات التي لا تتلقى فيها المجتمعات المحلية المتضررة أو الأشخاص المتضررون المعلومات ذات الصلة من الأعمال التجارية والأطراف الأخرى المشاركة في ضرر محتمل للمناخ، والبيئة، وحقوق الإنسان. وفي كوستاريكا، يتضمن قانون التنوع البيولوجي حكماً ينقل عبء الإثبات من الأشخاص المتضررين والمجتمعات المتضررة إلى الجهات التي تحوز على المعلومات ذات الصلة. ويتضمن الاتفاق الإقليمي بشأن الوصول إلى المعلومات والمشاركة العامة والعدالة في المسائل البيئية في أمريكا اللاتينية والكاريبي (اتفاق إسكاسو) حكماً يتعلق بعكس عبء الإثبات في سياقات معينة. وأوصي بأن يُدرج هذا الحكم بصورة روتينية في التشريعات البيئية وتشريعات حقوق الإنسان.

(25) انظر <https://leap.unep.org/sites/default/files/court-case/Colombia%2520-%2520Futur.pdf> (بالإسبانية).

(26) المرجع نفسه.

33- وأكد المشاركون ضرورة إدماج مبادئ الوقاية والتحوط، المعترف بها على نطاق واسع في القانون الدولي، في التشريعات البيئية الوطنية. وفي كثير من الحالات، يمكن التنبؤ بسهولة بالأضرار المناخية والبيئية وقد يتعذر إصلاحها. وينطبق ذلك على الآثار المعروفة جيداً لتلوث الهواء والماء والتربة التي تسببها مختلف الأنشطة الصناعية. ففي هذه الحالات، يجب إعطاء الأولوية للوقاية. وفي حالات أخرى، يحوم عدم اليقين حول توقيت الآثار المناخية والبيئية الضارة وحجمها وطبيعتها. ومع ذلك، عندما تكون المخاطر المحتملة كبيرة، تصبح الإجراءات الاحترازية أمراً مبرراً. ومن الأمثلة على ذلك نقاط التحول غير المعروفة في النظام المناخي المتعلقة بذوبان الصفائح الجليدية في غرينلاند وأنتاركتيكا، وذوبان التربة الصقيعية في أراضي الخث الشمالية، والتي يمكن أن تطلق كميات هائلة من غاز الميثان القوي، وتباطؤ سير المحيط الأطلسي المتحرك المسؤول عن اعتدال درجات الحرارة الباردة في أوروبا.

34- واعتبر المشاركون أن المشتريات الحكومية هي أحد المجالات التي ينبغي تعزيزها. وعليه، ينبغي أن يُطلب من الأعمال التجارية الامتثال للمعايير الدولية لحقوق الإنسان لكي تكون مؤهلة لتقديم العطاءات في إطار عمليات المشتريات الحكومية. وعلاوة على ذلك، يمكن دعوة الشركات إلى تقديم أمثلة على الممارسات الجيدة فيما يتعلق بتنفيذ المبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان والمبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لغرض تحديد أهليتها لإبرام العقود العمومية أو مركزها كمقدم عطاء مفضل.

35- وكرر المقرر الخاص، في ملاحظاته الختامية، الإعراب عن شواغل المشاركين إزاء حذف إشارة صريحة إلى الحق في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة من آخر صيغة لمشروع الصك الملزم قانوناً بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان. وأشار إلى تعميم الحق في بيئة صحية في الصكوك والأطر الدولية الأخرى، بما في ذلك إطار كورمينغ - مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي، والتعليق العام رقم 26(2023) للجنة حقوق الطفل بشأن حقوق الطفل والبيئة، مع التركيز بشكل خاص على تغير المناخ، والتعليق العام رقم 26(2022) للجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والوثيقتان الختاميتان للدورتين السابعة والعشرين والثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف، وإعلان بون بشأن كوكب خال من الضرر الناجم عن المواد الكيميائية والنفايات. وأشار المقرر الخاص إلى دور شركات المحاماة والمحاسبة والعلاقات العامة والاستشارات الإدارية، التي تساعد الأعمال التجارية على التهرب من المسؤوليات البيئية والحفاظ على نقاء سمعتها عن طريق التمويه الأخضر وتيسير الأضرار المناخية والبيئية والمتعلقة بحقوق الإنسان. وعلى سبيل المثال، ساعدت شركات المحاماة في كندا شركات النفط والغاز في إنشاء كيانات اعتبارية جديدة تأخذ على عاتقها التزامات التنظيف البيئي والمعالجة فيما يتصل بملكات النفط والغاز من دون أن تكون لدى هذه الكيانات أصول (أو هي كيانات لديها خصوم تتجاوز أصولها بكثير). وعندما تقلس الكيانات التجارية الجديدة، لا تُعاد الالتزامات من جديد إلى الشركة الأم ولكن الجمهور العام هو الذي يتحمل التبعات، مما يعني أن دافعي الضرائب يضطرون إلى دفع تكاليف التنظيف والمعالجة، بدلاً من الأعمال التجارية.

خامساً - مجالات التحسين التدريجي الممكن

36- ركز الجزء الثالث على الإجراءات القصيرة الأجل التي يمكن أن تتخذها الدول لمنع مؤسسات الأعمال من التعدي على الحق في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة، وتضمّن مناقشات مستقيضة بشأن الفعالية المحتملة لمشروع الصك الملزم قانوناً بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، وأمثلة حديثة العهد على التشريعات المتعلقة ببذل العناية الواجبة على الصعيدين الإقليمي والوطني. وسلط هذا الجزء الضوء على الإجراءات المحددة اللازمة لحماية الحق في بيئة صحية للفئات السكانية التي يحتمل أن تكون

ضعيفة (مثل النساء والفتيات، والأطفال، وأفراد الشعوب الأصلية، والمنحدرين من أصل أفريقي، والفلاحين وغيرهم من أفراد المجتمعات المحلية، والأشخاص ذوي الإعاقة، والمهاجرين، والأشخاص الذين يعيشون في فقر، والمدافعين عن حقوق الإنسان البيئية). وفي وقت سابق من عام 2023، نشرت المفوضية السامية لحقوق الإنسان وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي مذكرة إعلامية مشتركة بعنوان "ما هو الحق في بيئة صحية؟"، توضح كيف يمكن لأصحاب المصلحة المتنوعين أن يؤدوا دوراً نشطاً في جعل هذا الحق حقيقة واقعة للجميع⁽²⁷⁾.

37- وقد شرع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالتشاور مع الفريق العامل المعني بمسألة حقوق الإنسان والشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال، في وضع دليل للأعمال التجارية بشأن كيفية بذل العناية الواجبة في مجال حقوق الإنسان وفي القضايا البيئية لتحديد الآثار السلبية (المحتملة) على الحق في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة ومنعها وتخفيفها والإبلاغ عنها، تمشياً مع المبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان⁽²⁸⁾. وذكر المشاركون أن بعض الأعمال التجارية تنظر إلى خطاب حقوق الإنسان على أنه عائق أمام تعظيم الأرباح لمساهميها في المدى القريب، وأن شركات أخرى تنظر إلى حقوق الإنسان على أنها إلهاء عن الإجراءات اللازمة لتحقيق صافي انبعاثات غازات الدفيئة بحلول عام 2050.

38- ووفقاً لتقرير التقاضي العالمي بشأن المناخ لعام 2023 *Global Climate Litigation Report 2023*، زاد العدد الإجمالي للدعاوى القضائية المتعلقة بتغير المناخ بأكثر من الضعف، من 884 دعوى في عام 2017 إلى 2 180 دعوى في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022. وقد رُفعت هذه الدعاوى في 65 ولاية قضائية، بما في ذلك أمام المحاكم أو الهيئات القضائية الدولية والإقليمية، والهيئات شبه القضائية وغيرها من هيئات التقاضي، بما في ذلك هيئات التحكيم⁽²⁹⁾. ولا تنطوي سوى أقلية صغيرة من الدعاوى القضائية على دافع تتعلق بحقوق الإنسان، على الرغم من أن عدداً متزايداً من القضايا يركز على انتهاكات الشركات والجهات الفاعلة والدول لالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان و/أو تعهداتها بالحد من انبعاثات غازات الدفيئة⁽³⁰⁾.

39- ومن الناحية العملية، حتى في ظل وجود تشريعات تقدمية مثل الأمر التوجيهي المقترح في الاتحاد الأوروبي بشأن بذل العناية الواجبة في مجال الاستدامة على مستوى الشركات، لا تزال هناك فجوات كبيرة. فالأمر التوجيهي المقترح، على سبيل المثال، لا يتماشى تماماً مع المبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان ولا يتضمن إشارة إلى الحق في بيئة صحية. والنص ضعيف فيما يتعلق بمسؤوليات الأعمال التجارية المتعلقة بتغير المناخ؛ وبصيغته الحالية، لن ينطبق على المؤسسات المالية، مما يخلق ثغرة كبيرة. وفي تشرين الأول/أكتوبر 2023، أصدرت المفوضية السامية لحقوق الإنسان نداء لمواءمة الأمر التوجيهي مع جميع العناصر الأساسية للمبادئ التوجيهية⁽³¹⁾.

(27) انظر <https://www.undp.org/sites/g/files/zskgke326/files/2023-01/UNDP-UNEP-UNHCHR-What-is-the-Right-to-a-Healthy-Environment.pdf>

(28) انظر <https://www.undp.org/rolhr/consultation-hrddpluse>

(29) UNEP, *Global Climate Litigation Report: 2023 Status Review* (Nairobi, 2023).

(30) انظر <https://www.lse.ac.uk/granthaminstitute/news/a-first-global-mapping-of-rights-based-climate-litigation-reveals-a-need-to-explore-just-transition-cases-in-more-depth/>

(31) المفوضية السامية لحقوق الإنسان، "طلب نهائي لمواءمة الأمر التوجيهي للاتحاد الأوروبي بشأن بذل العناية الواجبة في مجال الاستدامة على مستوى الشركات مع مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان"، تشرين الأول/أكتوبر 2023.

40- واقترح عدة مشاركين أن تدرج جميع الولايات القضائية الحق في بيئة صحية ضمن أطرها الدستورية والتشريعية. وأشار بوجه خاص إلى الحاجة إلى بروتوكول إضافي لاتفاقية حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية (الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان) يعترف بالحق في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة، لأن أوروبا هي المنطقة الوحيدة في العالم التي لا يشمل نظام حقوق الإنسان فيها الحق في بيئة صحية. وينبغي أن تعزز الدول فعالية المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان من خلال تشريعات أقوى، وزيادة الدعم المالي، وتعزيز القدرة على رصد الأنشطة التجارية وتقييمها بفعالية. وبالإضافة إلى ذلك، أوصي بترجمة مشروع الصك الملزم قانوناً المتعلق بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان إلى لغات أخرى. ذلك أن توافر الصك بلغات أخرى سيفيد المجتمعات المتضررة من أنشطة الأعمال التجارية.

41- وجادل بعض المشاركون بأنه ينبغي اعتبار المبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان بمثابة الحد الأدنى وليس الحد الأقصى في سياق المناقشات المتعلقة بالتشريعات ذات الصلة ببذل العناية الواجبة في مجال حقوق الإنسان والقضايا البيئية. وغياب الحق في بيئة صحية في بعض النظم القانونية المحلية والصيغة الأخيرة لمشروع الصك الملزم قانوناً بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان يمكن أن يهدد فرص تحقيق الانتقال العادل. لذلك، اقترح المشاركون أن تتجاوز نصوص هذه القوانين الضرر البيئي لتشمل الالتزامات والجبر.

42- وعلق بعض المشاركون على ضرورة عدم إغفال أهمية التشريعات الجنائية فيما يتعلق بسبل الانتصاف والالتزامات لأن بعض آثار الأعمال التجارية على المناخ والبيئة وحقوق الإنسان هي ببساطة خطيرة للغاية. ومن الأمثلة على ذلك انهيار السد الفرعي لمشروع Xe Pian Xe Namnoy للطاقة الكهرومائية في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية في عام 2018، الذي أسفر عن مقتل 71 شخصاً ونزوح آلاف الآخرين بسبب حجم الفيضانات المدمرة التي تسبب فيها الحادث⁽³²⁾. ولوحظ خلال المناقشة أن أياً من المتضررين لم يتلق أي تعويض، ولم تخضع الأطراف المسؤولة لأي مساءلة. ومن الأمثلة الأخرى تصدّع سدّين للمخلفات المنجمية في البرازيل في مناجم تملكها شركة فالي في ماريانا وبرومادينيو. والمثال الثالث هو الحادث المأسوي الذي شهدته بوبال في الهند، حيث تسبب تسرب مبيد آفات قاتل في وفاة الآلاف وظهور العديد من الأمراض⁽³³⁾. ويجري حالياً استبدال الأمر التوجيهي للاتحاد الأوروبي لعام 2008 بشأن حماية البيئة من خلال القانون الجنائي بعد تقييم أُجري في عامي 2019 و2020. وقدمت المفوضية الأوروبية اقتراحاً لوضع قواعد أكثر جرأة فيما يتعلق بالجرائم البيئية⁽³⁴⁾.

43- ويجب الاعتراف بأن أصحاب الحقوق الفردية والجماعية، بما في ذلك المجتمعات المحلية، قد يواجهون التهديدات والتخويف والمضايقة والعنف والتجريم وحتى القتل لمحاولتهم الدفاع عن أراضيهم وثوراتهم المائية وحقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في بيئة صحية. ففي الهند، سُنت حملة قمع منهجية على المجتمع المدني والأصوات المستقلة كلما سُلط الضوء على الممارسات الضارة من قبل الأعمال التجارية المتعددة الجنسيات. لذا، يجب أن تكون هناك آلية فعالة للتظلم تتيح إمكانية اللجوء إلى العدالة وسبل الانتصاف الفعالة. وفي العديد من الدول، هناك حاجة إلى تشريعات تكفل حماية المدافعين عن

(32) OHCHR, "Lao dam disaster: UN rights experts call for justice two years on", press release, 29 April 2020, and "Lao dam disaster: UN experts decry lack of progress for survivors four years on", press release, 22 July 2022.

(33) Judah Passow and Tim Edwards, "The long, dark shadow of Bhopal: still waiting for justice, four decades on", *The Guardian*, 14 June 2023.

(34) مجلس الاتحاد الأوروبي، "الجريمة البيئية: المجلس والبرلمان الأوروبي يتوصلان إلى اتفاق مؤقت بشأن قانون الاتحاد الأوروبي الجديد"، نشرة صحفية، 16 تشرين الثاني/نوفمبر 2023.

حقوق الإنسان البيئية من التخويف والعنف والانتقام. وفي العديد من البلدان الأفريقية والآسيوية، لا يُعترف بالشعوب الأصلية، مما يؤدي إلى انتهاكات منهجية لحقوقها، بما في ذلك حقها في إعطاء موافقتها الحرة والمسبقة والمستنيرة. وثمة حاجة إلى الاعتراف بالشعوب الأصلية وغيرها من المجتمعات المعتمدة على الطبيعة والمجتمعات المنحدرة من أصل أفريقي (مثل مجتمع كويلومبولاس المحلي) بوصفها حارساً حيوياً للبيئة، بما في ذلك المحيطات والغابات والنظم الإيكولوجية الأساسية الأخرى.

44- وتقع على عاتق الدول واجبات واحترام حقوق الإنسان وحمايتها وإعمالها، بما في ذلك الالتزام بتنظيم أنشطة مؤسسات الأعمال ورصدها ومراقبتها. ومع ذلك، عندما تسن الدول تشريعات ولوائح تنظيمية وترصد الأنشطة والمشاريع، فإن إجراءاتها لحماية المناخ والبيئة وحقوق الإنسان يمكن أن تدفع المستثمرين الأجانب إلى إساءة استخدام الآليات الدولية مثل إجراءات تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول. فقد شهد قطاعا التعدين، والنفط والغاز، على وجه الخصوص، نمواً مطرداً في عدد القضايا المرفوعة، وفي مقدار التعويضات التي يطلبها المدعون وحجم التعويضات التي تمنحها هيئات التحكيم للمستثمرين الأجانب⁽³⁵⁾. وتجدر الإشارة إلى أن هذه العملية تشوبها عيوب عميقة لا يمكن تداركها وتتجاهل أهمية حقوق الإنسان أو تقلل منها. فكلما تتخذ الدول الإجراءات المناخية أو البيئية الجريئة اللازمة لإعمال الحق في بيئة صحية، تجد نفسها مضطرة إلى دفع مئات الملايين أو المليارات من الدولارات. وعندما تفكر الدول في المزايا والمساوي التي تنطوي عليها الإجراءات المناخية أو البيئية الجريئة اللازمة لإعمال الحق في بيئة صحية، فإنها تقيّم المخاطر التي تنطوي عليها دعاوى في إطار تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول وتضطر إلى التراجع في بعض الأحيان. وتُعرف هذه الظاهرة باسم الجمود التنظيمي. فقد اعترفت كل من الدنمارك وفرنسا ونيوزيلندا بترجعها عن سياسات المناخ الجريئة خوفاً من مقاضاتها من قبل المستثمرين الأجانب. ولذلك يتحتم على الدول أن تتخذ ما يلزم من إجراءات لكي تتخلص من المسؤولية المحتملة الناشئة عن أحكام تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول في اتفاقات التجارة والاستثمار الثنائية والمتعددة الأطراف.

45- ولاحظ المشاركون أنه لا يمكن فصل العدالة البيئية عن العدالة العرقية والاقتصادية والجنسانية. فأوجه عدم المساواة القائمة قد تمنع الأشخاص ذوي الهويات غير الحسنية المتعددة والمتقاطعة من الوصول إلى أي شكل من أشكال المساعدة أو الانتصاف. وفي حين فشلت منطقة جنوب شرق آسيا فيما وضعته من خطط عمل وطنية تتعلق بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان وسجلت مستويات متدنية من حيث استيعاب التدابير الطوعية، شهدت منطقة أمريكا اللاتينية بعض التطورات الإقليمية الإيجابية مثل اتفاق إسكاسو، الذي ينص على الحق في الحصول على المعلومات والحق في المشاركة في المسائل البيئية والحق في صنع القرارات ذات الصلة ويلزم الدول باحترام المدافعين عن حقوق الإنسان البيئية وحمايتهم. ويجري النظر في إبرام اتفاقات مماثلة في أفريقيا وجنوب شرق آسيا تنبئ بتطورات إيجابية بالنسبة إلى الديمقراطية البيئية وحقوق الإنسان في هاتين المنطقتين.

46- ولضمان الاتساق بين المناطق، من المهم إجراء تقييمات إلزامية للتحقق من بذل العناية الواجبة في مجال حقوق الإنسان والقضايا البيئية وعمليات تقييم للأثر البيئي تتماشى مع المبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان والمبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي المتعلقة بالسلوك التجاري المسؤول للمؤسسات المتعددة الجنسيات. وينبغي أن تكون هذه التقييمات متقاطعة ومراعية للمساواة بين الجنسين وأن تضع الشعوب الأصلية وغيرها من أصحاب الحقوق في صميم العملية. ويجب أن تستند التشريعات البيئية إلى أفضل الأدلة العلمية المتاحة وأن تقوم على

أساس المعارف التقليدية للشعوب الأصلية وغيرها من المجتمعات المعتمدة على الطبيعة. وقُدمت توصية بإنشاء هيئة مستقلة، قد تكون المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، للإشراف على بذل العناية الواجبة في مجال حقوق الإنسان والقضايا البيئية بطريقة شاملة.

47- وتستخدم غالبية الجهات الفاعلة العاملة في مجال حقوق الطفل المبادئ المتعلقة بحقوق الطفل والأعمال التجارية، التي اشتركت في وضعها منظمة الأمم المتحدة للطفولة والاتفاق العالمي للأمم المتحدة ومنظمة إنقاذ الطفولة. وفي الوقت الحالي، يبلغ عدد الأطفال المعرضين لخطر كبير للعناية بسبب الآثار المترتبة على أزمة المناخ ما يقرب من مليار طفل⁽³⁶⁾. ففي بنغلاديش، يُعد قطاع الملابس أحد القطاعات المساهمة الرئيسية في ندرة المياه وتلوث المياه، لا سيما في المناطق الحضرية. وتتسبب النفايات السائلة الصناعية غير المعالجة بشكل كاف في تلوث المياه السطحية، مما يؤثر على الأطفال والمجتمعات المحلية. ووفقاً لمنظمة العمل الدولية، "في العاصمة دكا، أعلنت حكومة بنغلاديش أن ثلاثة أشهر "ميتة" بيولوجياً بسبب دخول النفايات السائلة غير المعالجة إليها"⁽³⁷⁾. وكان من بين الاستنتاجات التي خلص إليها الاستعراض الذي أجري بمناسبة الذكرى السنوية العاشرة لصدور المبادئ المتعلقة بحقوق الطفل والأعمال التجارية أن الأعمال التجارية غالباً ما تركز على عمل الأطفال وتستبعد القضايا الهامة الأخرى، حيث إن الشركات تميل إلى التركيز على القضايا التي تلفت انتباه الجمهور العام أكثر من غيرها. ولا يستند ذلك بالضرورة إلى أدلة أو يعكس أي جهد شامل لبذل العناية الواجبة فيما يتعلق بحقوق الطفل والاستنتاج الثاني هو أن الدول تحتاج إلى اتخاذ خطوات لتعزيز مساءلة الأعمال التجارية من خلال التشريعات، لأن المبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان وحدها لا توفر آليات أو ضمانات كافية للمساءلة.

48- ولتحسين الأمن الغذائي في المدارس في البرازيل، يقتضي القانون رقم 947 11 لعام 2009 بتخصيص استثمار بنسبة 30 في المائة كحد أدنى من الأموال المرصودة للبرنامج الوطني للتغذية المدرسية لشراء الأغذية من المزارعين الأسريين⁽³⁸⁾. وأوصي، ك ممارسة جيدة، بأن يُستعان بالمنتجين الذين يمارسون الزراعة الإيكولوجية وبالشعوب الأصلية في إطار عقود المشتريات الحكومية للوجبات المدرسية والمستشفيات. فهذا من شأنه أن يقلل من الآثار الصحية والبيئية الضارة للأغذية الفائقة المعالجة التي تنتجها وتسوقها الشركات الزراعية الكبرى.

49- وينبغي أن تستثمر الدول في برامج توعية الأعمال التجارية بحقوق الإنسان. وفيما يتعلق بالتعليم، يمكن أن تدرج الحكومات موضوع حقوق الإنسان ودور مؤسسات الأعمال التجارية في المدارس والجامعات (مثل برامج الأعمال الجامعية وبرامج الماجستير في إدارة الأعمال) لتنمية الوعي بحقوق الإنسان بين العمال ومؤسسي الأعمال التجارية في المستقبل.

United Nations Children's Fund (UNICEF), *The Climate Crisis is a Child Rights Crisis: Introducing the Children's Climate Risk Index* (New York, 2021) (36)

Samantha Sharpe, Monique Retamal and María Cristina Martínez-Fernández, "Assessing the impact: environmental impact assessment in the textile and garment sector in Bangladesh, Cambodia, Indonesia and Viet Nam", Working Paper No. 51 (International Labour Organization (ILO), 2022), p. 13 (37)

Pedro Martinez, Maria de Lourdes Saturnino Gomes and Fillipe Silveira Marini, "Public policies strengthen the relationship between family farming and food security in Brazilian schools – a case study of Paraíba state", *Heliyon*, vol. 9, No. 10 (October 2023) (38)

50- وكاستراتيجية تمهيدية لتعزيز المساءلة، ينبغي أن تتضمن الدساتير والتشريعات في كل ولاية قضائية حكماً يلزم الأعمال التجارية باحترام حق الإنسان في بيئة صحية والمجموعة الكاملة من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ويجب مواءمة التمويل العام، بما في ذلك الإعانات وغيرها من أشكال الحوافز التي تُمنح إلى مؤسسات الأعمال، مع الحق في بيئة صحية لتثبيط الممارسات الضارة بالبيئة. ويمكن أن يتيح الإلغاء التدريجي لإعانات الوقود الأحفوري حيزاً مالياً أكبر للدول لكي تتخذ الخطوات اللازمة للانتقال العادل من الفحم والنفط والغاز إلى الطاقة المتجددة. وقد أظهرت عدة دراسات الآثار الضارة على المناخ والبيئة وحقوق الإنسان المترتبة على التمويل المقدم من المصارف والمؤسسات الإنمائية المتعددة الأطراف، بما في ذلك صندوق النقد الدولي والبنك الدولي⁽³⁹⁾. ويجب أن تكون جميع التدفقات المالية، سواء أكانت عامة أم خاصة، محلية أم عابرة للحدود، متوافقة مع التزامات ومسؤوليات حقوق الإنسان، ولا سيما الحق في بيئة صحية، على النحو المنصوص عليه في المادة 2(ج) من اتفاق باريس.

51- وينبغي تعيين جهات تنسيق معنية بحقوق الإنسان داخل الوزارات المكلفة بشؤون البيئة، وتغير المناخ، والاقتصاد، والموارد الطبيعية، والصحة، وغير ذلك من المجالات. وقد كشفت المفاوضات المتعلقة بالتمويل المناخي في سياق مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ عن نقص مستمر في فهم تأثير التدفقات المالية وتمويل المشاريع وأعباء الديون والتفاوت بين القروض والمنح على حقوق الإنسان⁽⁴⁰⁾.

52- وأوصي بالربط بين حقوق أجيال المستقبل والحق في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة في سياق مؤتمر القمة المعني بالمستقبل. وينبغي أن تتجاوز الدعوة إلى "التضامن بين الشعوب والبلدان والأجيال" مجرد الخطاب لتشمل إجراءات ملموسة تتخذها الدول والأعمال التجارية لضمان حقوق أجيال المستقبل⁽⁴¹⁾. ومن الأمثلة على ذلك مراجعة القوانين والسياسات المناخية والبيئية في بلدان الشمال لدفع التخفيضات في استخدام الطاقة والمواد حتى تتمكن البشرية من العمل ضمن حدود الكوكب.

53- وكان هناك توافق في الآراء بشأن الحاجة إلى الاعتراف بالعلاقة بين تزايد أوجه عدم المساواة والأعمال التجارية. فعلى سبيل المثال، ارتفع متوسط أجر كبير الموظفين التنفيذيين بنسبة 1 460 في المائة منذ عام 1978، في حين أن متوسط الزيادة بالنسبة إلى العمال لم يتجاوز 18 في المائة.

54- وأعرب المشاركون عن قلقهم إزاء إفلات الشركات من العقاب على الجرائم البيئية. فهناك أدلة تؤكد أن الأعمال التجارية تقيّم احتمال ضبطها ومعاقبتها مقابل تكاليف الإجراءات الوقائية اللازمة للحد من التلوث أو الآثار البيئية الضارة الأخرى. ولما كانت احتمالات الملاحقة القضائية ضئيلة والعقوبات البيئية خفيفة في معظم الدول، لا تكون الأعمال التجارية متحمسة للحد من آثار أنشطتها على المناخ والبيئة وحقوق الإنسان. وفي قضية تتعلق بتصريف مادة شديدة السمية من مرفق لتصنيع المواد الكيميائية تملكه شركة DuPont في الولايات المتحدة الأمريكية، كشف استعراض لوثائق الشركة الداخلية أن

(39) Isabel Ortiz and Matthew Cummins, *Austerity: The New Normal – A Renewed Washington Consensus 2010–24* (Initiative for Policy Dialogue, International Confederation of Trade Unions, Public Services International, European Network on Debt and Development and Bretton Woods Project, 2019).

(40) David R. Boyd and Stephanie Keene, "Mobilizing trillions for the Global South: the imperative of human rights-based climate finance", Policy Brief No. 5 (OHCHR, 2023).

(41) انظر <https://www.un.org/sites/un2.un.org/files/our-common-agenda-summit-of-the-future-what-would-it-deliver.pdf>

"التلوث الضار كان قراراً عقلانياً: ففي ظل احتمالات الاكتشاف المعقولة، كان التلوث هو الحل المتوقع من منظور الشركة، وإن كان الإجراء مضرراً جداً من منظور مجتمعي"⁽⁴²⁾. وفي عام 2015، اعترفت فولكسفاغن بأنها مارست الغش فيما يتعلق بانبعاثات عوادم سياراتها التي تعمل بوقود الديزل من خلال برنامج مبرمج للتحايل على اختبارات الانبعاثات التي تجريها الحكومات. ومع ذلك، فإن العقوبات المفروضة على الشركة والمديرين التنفيذيين المتهمين بارتكاب جرائم الموظفين الإداريين لم تكن شديدة بما يكفي لتغيير سلوك الشركة⁽⁴³⁾. ويشير إفلات الشركات من العقاب هذا إلى الثغرات الخطيرة في الامتثال لأحكام حقوق الإنسان وحماية البيئة وإنفاذها.

سادساً - التغييرات النظامية والتحويلية: الخطوات التالية

55- ركز الجزء الأخير من الحلقة الدراسية على الإصلاحات التي يجب إجراؤها على النظام الاقتصادي ونظام الأعمال التجارية العالمي لتحويل تركيزهما بعيداً عن النمو الاقتصادي اللامتناهي وتعظيم أرباح المساهمين مع تحميل تريليونات الدولارات من التكاليف البيئية والاجتماعية والصحية على جهات غير مسؤولة عن الآثار. وتناول المشاركون أسئلة حول القضايا النظامية وما إذا كانت التحسينات الإضافية كافية لكي يتمكن الجميع من التمتع الكامل بحقوقهم في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة.

56- وثمة اعتراف متزايد بأن أزمة المناخ هي أزمة حقوق إنسان. ووفقاً لـ *Adaptation Gap Report 2023* (تقرير فجوة التكيف لعام 2023)، تتراوح فجوات التمويل السنوية لاحتياجات التكيف بين 194 مليار دولار و366 مليار دولار⁽⁴⁴⁾. ومن المتوقع أن تتراوح الخسائر والأضرار السنوية المرتبطة بأزمة المناخ بين 290 مليار دولار و580 مليار دولار في البلدان النامية بحلول عام 2030. ومن الواضح أن هناك حاجة ملحة وكبيرة ومتزايدة لتلبية الاحتياجات التمويلية لبلدان جنوب الكرة الأرضية، ويجب أن يأتي التمويل من بلدان الشمال لأن الدول الغنية ذات الانبعاثات العالية هي التي تسببت في أزمة المناخ ولديها القدرة المالية والتكنولوجية على معالجتها.

57- وأعرب المقرر الخاص، في آخر موجز للسياسات أصدره، عن قلقه من أن 59 بلداً من أصل 63 بلداً من البلدان الأكثر عرضة لأزمة المناخ تواجه بالفعل حالة مديونية حرجة أو هي معرضة لذلك⁽⁴⁵⁾. وفيما يتعلق بدور القطاع الخاص، أوضح المقرر الخاص أن حصة الدين العام الخارجي المستحق للدائنين من القطاع الخاص من البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل بلغت 62 في المائة في عام 2021⁽⁴⁶⁾. وأنفق ما لا يقل عن 14 بلداً أفريقياً على خدمة الدين على حساب نصيب الفرد من الإنفاق على التعليم والرعاية الصحية والحماية الاجتماعية مجتمعة⁽⁴⁷⁾. وبعد ما يقرب من ثلاث سنوات

(42) انظر https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=3042636

(43) الولايات المتحدة الأمريكية، وزارة العدل، الرئيس التنفيذي السابق لشركة فولكسفاغن، شركة أسهم، متهم بالتآمر والاحتيال الإلكتروني في فضيحة انبعاثات سيارات الديزل، نشرة صحفية، 3 أيار/مايو 2018.

(44) UNEP, *Adaptation Gap Report 2023: Underfinanced. Underprepared. Inadequate Investment and Planning on Climate Adaptation Leaves World Exposed* (Nairobi, 2023).

(45) Boyd and Keene, "Mobilizing trillions for the Global South"

(46) المرجع نفسه.

(47) Bob Libert Muchabaiwa, "The looming debt crisis in Eastern and Southern Africa: what it means for social sector investments and children", UNICEF Eastern and Southern Africa Regional Office, 2021. See also United Nations, Inter-Agency Task Force on Financing for Development, *Financing for Sustainable Development Report 2022* (United Nations publication, 2022), p. 16 (تقرير فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية لعام 2022).

من التفاوض على اتفاق لإعادة هيكلة الديون، وصلت الجهود التي بذلتها زامبيا إلى طريق مسدود، حيث رفض الدائنون الرسميون، بما في ذلك الصين، إعادة هيكلة مقترحة بقيمة أربعة مليارات دولار مع حاملي سندات من القطاع الخاص لعدم توافقها مع مبدأ "المساواة في المعاملة"⁽⁴⁸⁾. ويبرز هذا المثال الدور الإشكالي للقطاع الخاص في جهود تخفيف عبء الدين وضعف إطار مجموعة العشرين المشترك لمعالجة الديون بما يتجاوز مبادرة تعليق سداد خدمة الدين. وتضطر الدول إلى اتخاذ خيارات صعبة لا يمكن تحملها بين التزاماتها في مجال حقوق الإنسان والتزاماتها بسداد خدمة الدين.

58- وأشار المشاركون إلى مشروع القرار المعنون "تعزيز التعاون الدولي الشامل والفعال بشأن المسائل الضريبية في الأمم المتحدة"⁽⁴⁹⁾، الذي قدمته نيجيريا باسم مجموعة الدول الأفريقية، والذي اعتمدته اللجنة الثانية مؤخراً في الدورة الثامنة والسبعين للجمعية العامة، وإن كان بمعارضة كبيرة من الدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وشدد مشروع القرار على ضرورة وضع اتفاقية إطارية للأمم المتحدة بشأن التعاون الدولي في المسائل الضريبية. واعتبر المشاركون أن هذا المسعى يمثل تطوراً إيجابياً نحو كبح التدفقات المالية غير المشروعة، والحد من تجنب دفع الضريبة والقضاء على التهرب الضريبي من أجل تعبئة الموارد المالية للعمل المناخي العاجل الذي يفى بالحق في بيئة صحية. ويقر مشروع القرار أيضاً بالحاجة إلى عمليات قوية لمنع المنازعات الضريبية وحلها بطريقة فعالة، مع مراعاة واقع البلدان النامية التي تملك موارد محدودة للتعاطي مع عمليات تسوية المنازعات الدولية المكلفة.

59- وتستخدم الآليات الدولية لتسوية المنازعات بين المستثمرين والدول بشكل متزايد لتهديد الدول ومعاقبته على اتخاذ تدابير جريئة لحماية المناخ والبيئة⁽⁵⁰⁾. فعلى سبيل المثال، حكمت هيئة تحكيم أنشئت عملاً باتفاق الاستثمار الدولي الثنائي المبرم بين أستراليا وباكستان لصالح شركة Tethyan Copper (تيثيان للنحاس)، وهي مستثمر أجنبي، في قضيتها ضد باكستان التي رفضت منحها ترخيص تعدين لاستغلال منجم للنحاس والذهب في مقاطعة بلوشستان⁽⁵¹⁾. وقضى الحكم بإلزام باكستان بدفع تعويضات بما قيمته 5,8 مليارات من الدولارات لشركة Tethyan Copper، وهو مبلغ يساوي تقريباً مجموع المساعدة الأجنبية التي تلقتها باكستان في شكل قروض بعد الفيضانات المدمرة المرتبطة بالمناخ في عام 2022. وفي مثال آخر، تلتزم ثلاث شركات أسترالية الحصول على تعويضات بقيمة 37 مليار دولار من جمهورية الكونغو فيما يتعلق بمشاريع التعدين المرفوضة لأسباب بيئية. ويشكل العدد المتزايد من القضايا التي تشمل اعتراضات على الإجراءات التي تتخذها الدول في مجال المناخ والبيئة وحجم الأضرار التي يتعين على البلدان دفعها للمستثمرين الأجانب من خلال آليات التحكيم الدولية أمراً مقلقاً للغاية. ولحسن الحظ، بدأ عدد متزايد من الدول، ولا سيما في أوروبا وأمريكا الشمالية، ينسحب من معاهدات الاستثمار ويعيد التفاوض بشأنها من دون آليات لتسوية المنازعات بين المستثمرين والدول. ويجوز للدول أن تسحب من جانب واحد موافقتها على إجراء التحكيم⁽⁵²⁾.

Rachel Savage and Karin Strohecker (Reuters), "Zambia dealt major setback as official creditors object to bond deal", 20 November 2023. (48)

اعتمد القرار في وقت تال بوصفه قرار الجمعية العامة 320/78 المؤرخ 22 كانون الأول/ديسمبر 2023. (49)

A/78/168. (50)

انظر <https://investmentpolicy.unctad.org/investment-dispute-settlement/cases/463/tethyan-copper-v-pakistan>. (51)

A/78/168، الفقرة 66. (52)

60- وفقاً للرئيس التنفيذي السابق لشركة Unilever، فلكي تستوفي الأعمال التجارية شرط المساهمة الإيجابية الصافية في حماية البيئة، يجب أن تكون مسؤولة عن جميع الآثار المناخية والبيئية والمتصلة بحقوق الإنسان⁽⁵³⁾. علاوة على ذلك، يجب أن تعمل الأعمال التجارية على نحو يعود بالنفع على المجتمع في المدى الطويل. وأخيراً، ينبغي أن تحقق نتائج إيجابية ليس فقط لحاملي الأسهم ولكن لجميع أصحاب الحقوق ولطيف أوسع بكثير من الجهات صاحبة المصلحة. ويمكن تحقيق هذه العناصر الثلاثة من خلال تنقيح قانون الشركات. وقد سنت بعض الولايات القضائية تشريعات لتمكين الأعمال التجارية من أن تصنّف على أنها شركات ذات منفعة يجب أن يكون لها غرض اجتماعي إيجابي وأن تسعى إلى تحقيق فوائد كبيرة لمجموعة واسعة من الفئات المعنية خارج نطاق حاملي الأسهم. وتشمل نماذج الأعمال الواعدة الأخرى التعاونيات وشركات المنفعة المجتمعية والمشروعات الاجتماعية.

61- ويجب أن تكون الحماية الاجتماعية متاحة لجميع الأفراد والمجتمعات المحلية، بما في ذلك العاملون في القطاع غير الرسمي، لحمايتهم من تفاقم أزمة تكاليف المعيشة ومن فقدان سبل العيش بسبب الآثار المرتبطة بتغير المناخ⁽⁵⁴⁾. وينبغي أن تتحقق الدول، لدى تنفيذ استراتيجيات الانتقال العادل، من أن إصلاح الإعانات الضارة بالبيئة يتضمن برامج لحماية الأسر المعيشية المنخفضة الدخل، من أجل تجنب الآثار التراجعية⁽⁵⁵⁾. وهناك حاجة إلى تحول جذري في المؤسسات المالية الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، التي ما انفكت تطلب اتخاذ تدابير تقشفية ضارة كشرط للحصول على القروض. وقد تضرر سكان بلدان جنوب الكرة الأرضية نتيجة السياسات التي شملت تخفيضات في البرامج الحكومية، وخصخصة الخدمات الأساسية (مثل المياه والصرف الصحي)، وقوانين التعدين الصديقة للمستثمرين التي فرضتها المؤسسات المالية الدولية شروطاً للحصول على القروض.

62- وعادة ما يستند توافر أسعار الفائدة الميسرة المرتبطة بتمويل التنمية والمناخ إلى نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ما خلف آثاراً مدمرة على بعض الدول الجزرية الصغيرة النامية، حيث دفع عدد صغير من الأفراد الأثرياء نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي فوق حدود الأهلية. وقد وضعت الأمم المتحدة مؤشراً متعدد الأبعاد للضعف⁽⁵⁶⁾، وهو أداة رئيسة لتحديد ما إذا كان ينبغي إتاحة التمويل الميسر لدولة بعينها.

63- ونظراً لخرق حدود ستة من حدود الكوكب، أشار المشاركون إلى ضرورة تحويل التركيز بعيداً عن تعزيز النمو الاقتصادي المطرد للجميع، الذي لم يكن ينبغي إدراجه ضمن الغايات المشمولة في الهدف 8 من أهداف التنمية المستدامة. ولم يعد ممكناً أن يتواصل العمل بنماذج اقتصادية تقوم على افتراض خاطئ مفاده أن الأرض يمكن أن تستمر في توفير موارد طبيعية غير محدودة وفي استيعاب كميات غير محدودة من التلوث والنفايات. بل هناك حاجة إلى إعادة تقييم النموذج الاقتصادي السائد، كما دعا إلى ذلك الأمين العام والعديد من الخبراء. وينبغي التوفيق بين الحق في التنمية والهدف المتمثل في تحقيق انتقال عادل داخل الدول وفيما بينها. ولا يمكن الاكتفاء باستخدام الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر وحيد لقياس التقدم والتنمية، بل يجب استكماله بتدابير أكثر شمولاً تركز على رفاه الإنسان.

(53) Paul Polman and Andrew Winston, *Net Positive: How Courageous Companies Thrive by Giving More Than They Take* (Boston, Massachusetts, Harvard Business Review Press, 2021)

(54) انظر A/HRC/47/36.

(55) انظر <https://www.social-protection.org/gimi/ShowProject.action?id=3046>.

(56) انظر <https://www.un.org/ohrlls/mvi>.

64- ثم بدأ المشاركون مناقشة نشطة حول ما إذا كانت الدول بحاجة إلى إعادة التفكير في النمو الاقتصادي من أجل تقليص حجم الاقتصاد العالمي بحيث يكون متناسباً مع الحدود الإيكولوجية للكوكب. وأشار المقرر الخاص إلى الفجوة المذهلة في الثروة بين دول مثل النرويج، التي يبلغ دخل الفرد السنوي فيها 106 000 دولار، ودول مثل بوروندي، التي يبلغ دخل الفرد السنوي فيها 234 دولاراً، وسأل عن الكيفية التي يمكن بها التوفيق بين تحقيق المزيد من النمو الاقتصادي في النرويج وغيرها من الدول الغنية والحدود الإيكولوجية. وأشار إلى المناقشات التي جرت في تسعينيات القرن الماضي في سياق تغير المناخ حول "التقليص والتقارب". ويشير ذلك إلى خفض استخدام الطاقة والمواد في الدول الغنية وزيادة استخدام الطاقة والمواد في الدول المنخفضة الدخل. وأعرب المشاركون عن آراء متباينة حول قضايا كبح النمو وما بعد النمو والاقتصادات التي تتسم بحالة ثابتة.

65- وأشار أحد المشاركين إلى أن المناقشات الجارية بشأن تمويل الخسائر والأضرار الناجمة عن المناخ تتسم بأهمية حاسمة، وتعكس ما إذا كان ينبغي إرغام الأعمال التجارية التي تسببت في كميات كبيرة من انبعاثات غازات الدفيئة على المساهمة في صندوق الخسائر والأضرار المنشأ حديثاً، الذي تلقى مئات الملايين من الدولارات في شكل إعلانات تبرع من الدول في الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف. ولم تتضمن المقترحات، التي انبثقت عن الاجتماع الخامس للجنة الانتقالية، في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، فيما يتعلق بتفعيل ترتيبات التمويل الجديدة للاستجابة للخسائر والأضرار، أي دور للأعمال التجارية.

66- وتقتضي الروابط العميقة بين أزمة المناخ والتدهور البيئي وحقوق الإنسان أن تعيد الدول والأعمال التجارية التفكير في حوكمة الشركات. وفي حين أن العمليات التجارية يمكن أن تُحدث آثاراً بيئية مباشرة على المستوى المحلي، مما يؤثر على حقوق الإنسان للأفراد والمجتمعات المحلية التي تعيش في منطقة معينة، يمكنها أن تسهم أيضاً في الآثار التراكمية على المستوى العالمي. وعلى سبيل المثال، في سياق تغير المناخ وانبعاثات غازات الدفيئة، يمكن أن تساهم شركة تقع في أوروبا في ظواهر الجفاف وانعدام الأمن الغذائي وندرة المياه التي تواجه أسراً تعيش في منطقة أخرى. وتحتاج الدول والأعمال التجارية إلى إرشادات لا تقتصر على كيفية منع ومعالجة الآثار المحلية المرئية على حقوق الإنسان الناجمة عن الأضرار البيئية، بل تشمل أيضاً سبل التصدي للآثار عبر الوطنية. وينبغي أن تحدد التقييمات المقبلة للقانون المناخي والبيئي المسؤولية الجماعية والفردية عن الأضرار البيئية. وهناك نهجان يمكن الأخذ بهما لتحديد المسؤوليات، كلاهما يسمح بإنفاذ المساءلة المشتركة هما "المساهمة في المخاطر (حيث يساهم عدة مدعى عليهم في خطر وقوع الضرر ولكن لا يمكن إثبات أن مدعى عليه بعينه هو السبب الضروري)" و"المسؤولية المرتبطة بالحصة السوقية (حيث توزع المسؤولية وفقاً لحصة المدعى عليه من الانبعاثات العالمية)"⁽⁵⁷⁾.

67- وأثير سؤال بشأن الكيفية التي يمكن بها للأعمال التجارية تحديد أصحاب الحقوق وإشراكهم بشكل هادف في عمليات بذل العناية الواجبة في مجال حقوق الإنسان والقضايا البيئية. ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى أن الأفق الزمني للآثار البيئية يميل إلى أن يكون مساوياً للآثار المتعلقة بحقوق الإنسان أو أطول منها، وبالتالي قد يعرض حقوق أجيال المستقبل للخطر. فتدهور التربة، على سبيل المثال، قد لا يكون قابلاً للإصلاح خلال عمر الإنسان. وتهدد إساءة معاملة الأعمال التجارية للتربة قدرة أجيال المستقبل على تلبية احتياجاتها الأساسية، بما في ذلك حقها في الغذاء.

Meinhard Doelle and Sara Seck, "Loss and damage from climate change: from concept to remedy?", (57)

.Climate Policy, vol. 20, No. 6 (2020), p. 676

68- واتفق المشاركون على أن مساءلة الشركات لا يمكن أن تتوقف عند بذل العناية الواجبة. وأشار بعض المشاركين إلى أن العناية الواجبة ليست سوى أداة واحدة لإجبار الأعمال التجارية على اتخاذ ما يلزم من إجراءات لمنع الإضرار بالمناخ والبيئة والمساس بحقوق الإنسان. وعلى سبيل المثال، لا يمكن معالجة عواقب هيمنة الشركات ونظام التحكيم الدولي الحالي من خلال متطلبات العناية الواجبة، بل يستوجب ذلك تغييرات منهجية وتحويلية في التشريعات ومعاهدات الاستثمار الدولية. واستُكشفت خلال الحلقة الدراسية طائفة واسعة من المقترحات الأخرى لفرض ضرائب على الملوثين وإلغاء الديون التي لا يمكن تحملها باعتبار ذلك من الحلول الممكنة.

69- ويظهر اختلال توازن القوى بانتظام في القانون الدولي العام. فلا تزال بعض الدول تتكر أن الحق في بيئة صحية هو حق من حقوق الإنسان معترف به دولياً، على الرغم من تصويتها لصالح القرارات الأخيرة لمجلس حقوق الإنسان والجمعية العامة. وعلى سبيل المثال، تكرت المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة أن قرارات الأمم المتحدة لا تغير مكانة القانون الدولي العام. ويبقى الجدل قائماً حول كيفية تعريف وجود قاعدة من قواعد القانون الدولي العرفي والاعتراف بها. والحقيقة هي أن الحق في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة لم يُعترف به فحسب في قرار صدر مؤخراً عن المجلس وقرار صدر مؤخراً عن الجمعية العامة من دون اعتراض في كلتا الحالتين، بل إن 161 دولة اعترفت أيضاً بهذا الحق في القانون من خلال الدساتير أو التشريعات أو المعاهدات الإقليمية لحقوق الإنسان⁽⁵⁸⁾. وتؤيد 15 دولة جزرية صغيرة نامية أخرى هذا الحق، مما يرفع مجموع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى 91 في المائة (176 دولة من أصل 193).

70- ولا يمكن إغفال التفاوتات في علاقات القوة عند النظر في الكيفية التي شكّل بها القانون الدولي العام، حيث اتبع تطوير قانون الاستثمار الذي ينظم العلاقة بين المستثمرين والدول مساراً معيناً في حين اتبع تطوير قانون حقوق الإنسان مساراً آخر. وأفاد أحد المشاركين بأن آليات اللجوء إلى العدالة والإنفاذ في القانون الدولي لحقوق الإنسان، بالنظر إلى وجوب استفاد سبل الانتصاف المحلية، أضعف بكثير من الآليات المتاحة للمستثمرين الأجانب، الذين يمكنهم اللجوء مباشرة إلى هيئات التحكيم الدولي، حيث تبدو سبل الانتصاف أقوى بكثير مما هي عليه في دعاوى حقوق الإنسان نظراً لقابليتها للإنفاذ في معظم الدول. وأشار إلى فجوة هيكلية كبيرة أخرى في التحكيم الدولي تتمثل في الفشل في إدراج حقوق الإنسان، بما في ذلك الحقوق المتعلقة بالمشاركة العامة، واللجوء إلى العدالة، وحقوق الشعوب الأصلية.

71- ولاحظ بعض المشاركون أنه حتى الاجتماعات التي تعقدها وكالات الأمم المتحدة بمشاركة ممثلي قطاع الأعمال والمجتمع المدني تعكس اختلالات في موازين القوة. وعلاوة على ذلك، يجب على بعض وكالات الأمم المتحدة المشاركة في مختلف المشاريع والخطط، مثل خطط العمل الوطنية للأعمال التجارية وحقوق الإنسان، التي لا تشير إلا إلى التدابير الطوعية، أن تحرص على عدم تقويض الطابع الملزم قانوناً للالتزامات والمسؤوليات المتعلقة بحقوق الإنسان.

72- وأعرب المشاركون عن تضامنهم مع الشعوب الأصلية والأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي، بمن فيهم مجتمع كويلومبولاس والفلاحون وغيرهم من المجتمعات المحلية المعتمدة على الطبيعة والمدافعين عن حقوق الإنسان البيئية الذين يتعرضون للتهديدات والمضايقات والعنف ويجرّمون ظلاماً ويودعون في السجن لمقاومتهم الاستيلاء على الأراضي والاستيلاء على المياه وغير ذلك من الأنشطة التجارية غير العادلة وغير المستدامة.

(58) انظر الوثيقة A/HRC/43/53، التي تفيد بأن 156 دولة تعترف بالحق في القانون. وفي الآونة الأخيرة، انضافت إلى قائمة البلدان التي تعترف بالحق في القانون كل من أنتيغوا وبربودا، وبليز، وسانت لوسيا، وغرينادا، وكندا.

73- وحث المقرر الخاص، في ملاحظاته الختامية، الدول الغنية على بدء محادثات جادة بشأن اقتصاديات ما بعد النمو. وفي حين أنه يجب أن يكون هناك نمو اقتصادي يفيد الناس الذين يحتاجون إلى النهوض بمستوى معيشتهم المادي في جنوب الكرة الأرضية، فإن الكوكب لا يستطيع تحمل المزيد من النمو في بلدان مثل سويسرا وقطر والنرويج، حيث دخل الفرد مرتفع للغاية وتتجاوز الآثار الإيكولوجية القدرة الاستيعابية للأرض. وقد تبين أن المفهوم النظري للفصل، الذي يركز على النمو الاقتصادي دون زيادة في بصمة المواد، هو مجرد وهم استمر على مدى 50 عاماً أو نحو ذلك منذ نشر الدراسة الأصلية⁽⁵⁹⁾. وفي حين توجد أمثلة على فصل نسبي، حيث تكون الزيادات في استخدام الطاقة والمواد لكل وحدة من الناتج الاقتصادي أقل مما كانت عليه في الماضي، لا توجد أمثلة على تراجع مطلق في النمو، حيث يكون النمو الاقتصادي مصحوباً بتخفيضات في الاستخدام الكلي للطاقة والمواد⁽⁶⁰⁾.

74- وفيما يتعلق بالنماذج الإنمائية، استشهد المقرر الخاص بمثال النرويج كممارسة جيدة، على أساس ثلاث أولويات رئيسية حددت عندما بدأ إنتاج النفط قبل عقود. فقد وضعت النرويج أعلى المعايير البيئية لصناعة النفط والغاز، وفرضت على أنشطة استخراج الموارد الطبيعية أعلى معدلات الإتاوات والضريبة على الدخل مجتمعةً في العالم، واتخذت خطوات لضمان حصول المجتمعات المحلية، حيثما حدثت آثار بيئية، على فوائد كبيرة من تطوير قطاع النفط والغاز. ومن مزايا هذا النهج أن معظم الفوائد المتأتية من تطوير قطاع النفط تحققت لصالح شعب النرويج وليس للمستثمرين الأجانب. وليس هذا هو الحال في العديد من الدول، حيث تلحق المشاريع الاستخراجية الكبيرة أضراراً بيئية مدمرة بالمجتمعات المحلية المجاورة، التي لا تحصل إلا على فوائد ضئيلة، إن وجدت. وبعد أن راكمت النرويج ثروة هائلة من النفط والغاز، تحتاج الآن إلى قيادة الانتقال العادل من الوقود الأحفوري بدلاً من الاستمرار في البحث عن المزيد من النفط والغاز لتصديره في عالم تخضع فيه انبعاثات الكربون للمراقبة⁽⁶¹⁾.

سابعاً - استنتاجات وتوصيات

75- يعرب المقرر الخاص عن بالغ تقديره لكل من أسهم في الحلقة الدراسية وفي هذا التقرير. وفيما يلي التوصيات الملموسة التي انبثقت عن الحلقة الدراسية.

ينبغي أن تقوم الدول بما يلي:

(أ) الاعتراف بحق أجيال الحاضر والمستقبل في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة وحمايتها في القانون الدستوري والبيئي وقانون حقوق الإنسان؛

(ب) الاستعاضة عن الأطر المعيارية غير الملزمة بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان بتشريعات قابلة للإنفاذ قانوناً فيما يتعلق بواجب مؤسسات الأعمال بذل العناية الواجبة في مجال حقوق الإنسان والقضايا البيئية، بما في ذلك التقييمات المناخية والبيئية الإلزامية في جميع مراحل سلاسل التوريد الخاصة بها بما يتفق مع الحق في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة، مع فرض شروط مختلفة ومتناسبة وفقاً لحجم الشركة؛

Donella H. Meadows and others, *The Limits to Growth: A Report for the Club of Rome's Project on the Predicament of Mankind* (New York, Universe Books, 1972) (59)

Tim Parrique and others, *Decoupling Debunked: Evidence and Arguments against Green Growth as a Sole Strategy for Sustainability* (European Environmental Bureau, 2019) (60)

.A/HRC/43/53/Add.2 (61)

- (ج) إدراج الحق في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة صراحةً في مشروع الصك الملزم قانوناً بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان؛
- (د) زيادة الموارد المخصصة للوفاء بالتزامها بتنظيم ورصد ومراقبة سلوك الصناعة لحماية حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في الوصول إلى المعلومات واللجوء إلى العدالة والحق في المشاركة والحق في حرية التعبير والحق في تكوين جمعيات والحق في التجمع والحق في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة؛
- (هـ) تعزيز التشريعات القوية المتعلقة بالوصول إلى المعلومات التي تنص على الكشف الاستباقي والإلزامي عن المعلومات المناخية والبيئية وحقوق الإنسان وغيرها من المعلومات المتعلقة بالمصلحة العامة؛
- (و) سن تشريعات بشأن الدعاوى القضائية الاستراتيجية ضد المشاركة العامة لمنع المضايقات القضائية التي يتعرض لها المدافعون عن حقوق الإنسان والصحافيون وغيرهم من قبل مؤسسات الأعمال؛
- (ز) التحقق من أن جميع آليات التظلم، سواء أكانت قضائية أم غير قضائية، تتضمن مبادئ حقوق الإنسان. فالدول ملزمة بإنشاء آليات جنائية ومدنية وإدارية تراعي خصوصية الطفل وتكون متاحة وميسرة الاستخدام ومعروفة للأطفال وممثلهم، نظراً لتأثير الأنشطة والعمليات التجارية على حقوق الطفل؛
- (ح) تعزيز الآليات القانونية الإقليمية والوطنية لحماية الشعوب الأصلية (بما يتماشى مع إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية) والمجتمعات المعتمدة على الطبيعة والمدافعين عن حقوق الإنسان البيئية؛
- (ط) تعزيز فعالية المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان من خلال تشريعات أقوى، وزيادة الدعم المالي، وتعزيز القدرة على رصد الآثار المناخية والبيئية للأنشطة التجارية على حقوق السكان وتقييمها بفعالية؛
- (ي) إنهاء الإعانات الضارة بالبيئة التي تحصل عليها الأعمال التجارية، ولا سيما دعم الوقود الأحفوري، وإعادة توجيه تلك الأموال، بالإضافة إلى فرض ضرائب على التلوث، من أجل العمل المناخي والبيئي، مع اتخاذ خطوات لمنع الآثار التراجعية على الأسر ذات الدخل المنخفض وحماية حقها في مستوى معيشي لائق؛
- (ك) إدراج مبادئ الوقاية والتحوط في التشريعات البيئية المحلية؛
- (ل) إلزام الأعمال التجارية بالامتثال لمعايير حقوق الإنسان المعترف بها دولياً لكي تكون مؤهلة لتقديم العطاءات في إطار عمليات المشتريات الحكومية؛
- (م) اتخاذ إجراءات تشريعية لمنع شركات المحاماة والمحاسبية والعلاقات العامة والاستشارات الإدارية من مساعدة الأعمال التجارية على التهرب من المسؤوليات البيئية، والحفاظ على نقاء سمعتها عن طريق التمويه الأخضر، وتيسير الأضرار المناخية والبيئية والمتعلقة بحقوق الإنسان؛
- (ن) اغتنام فرصة انعقاد مؤتمر القمة المعني بالمستقبل لمناقشة التغييرات التحويلية اللازمة لعلاج المشاكل النظامية التي تواجه النظام الاقتصادي ونموذج الأعمال الحاليين؛

- (س) الاعتراف بأن السلام شرط أساسي مسبق لإعمال حقوق الإنسان وتحقيق التنمية المستدامة على الصعيد العالمي؛
- 76- ومن أجل الوفاء بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان، ينبغي أن تبني الدول والأعمال التجارية القدرات الداخلية فيما يتعلق ببذل العناية الواجبة في مجالات المناخ والبيئة وحقوق الإنسان.
- 77- ثم إن التحقق من احترام الأعمال التجارية للحق في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة هو من بين أهم التحديات التي تواجه الدول في القرن الحادي والعشرين. وينبغي أن تأخذ الدول بنهج قائم على الحقوق في جميع الإجراءات المناخية والبيئية، مع الاعتراف بأنه لا توجد طريقة أخرى لتحقيق مستقبل عادل ومستدام للجميع.